مجلة المعيار ISSN: 1112-4377
مجلد: 25 عدد: 55 السنة: 2021

الأَحَادِيثُ الوَارِدةُ فِي ذَمِّ البَرْبَرِ – دراسةٌ نقديةٌ–

The hadiths mentioned in the denunciation of Berbers - a critical study -

د. نبيل بلهي[1]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Nabil.belhi@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/05/06 القبول 2020/11/28 النشر على الخط 2021/03/15

Received 06/05/2020 Accepted 28/11/2020.Published online 15/03/2021

ملخص: هذا البحث يتناول بالنقد الأحاديث الواردة في ذمِّ البربر كجنسٍ بشريٍّ، درستُ فيه تسعةَ أحاديث ورد فيها التصريح بذمِّ البربر أو وصفهم وتخصيصهم بشيء يشعِرُ بذمِّهم، وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج قضيةً حسَّاسة في ضوء الأحاديث النبوية التي استغَلَّ بعضها دعاة الفرقة، لتوسيع الهوَّة بين البربر وغيرهم من الأجناس، بيَّنْتُ من خلاله الموقف الصحيح للسنة النبوية من الأجناس البشرية، وشأن هذا البحث أن يجيب عن الإشكال التالي: هل وردَتْ أحاديث صحيحه مرفوعة في ذمِّ البربر؟ وما مدى صحَّة الأخبار التي تُرْوَي في بعض كتب الحديث في هذا الموضوع ؟ فكان من أهم نتائج البحث: أنَّه لم يصح حديث واحد مرفوع للنبي ﷺ في ذمِّ البربر، وأنَّ جميع الأخبار الواردة في ذلك معلولة سندًا ومتنًا.

الكلمات المفتاحية: (السنة النبوية– البربر– نقد الأحاديث– التمييز العرقي– علل المتن)

Abstract:
This paper critically analyzes the Ahadith that were transmitted disparaging Berbers as an ethnicity. I studied nine hadith that either explicitly disparage Berbers or can be understood as being disparaging of them.
The importance of this research lies in the fact it treats a sensitive issue in light of hadith that have been exploited by advocates of division, to increase the divide between Berbers and people of other ethnicities.
The purpose of the paper is to answer the following questions:
Do authentic, prophetic hadith disparaging Berbers exist? What is the level of authenticity of the reports in some hadith compilations on this topic?
The most important conclusions of this paper was that there isn't a signal authentically reported prophetic hadith disparaging Berbers and that all reports transmitted on the topic are defective in both their chains and the content of there texts.

Keywords : (Al-Sunnah Al-Nabawiyyah - Berber - Hadith Criticism - Racism - Textual Defects)

[1]– المؤلّف المرسل: نبيل بلهي البريد الإلكتروني: Nabil.belhi@gmail.com

مقدمة: الحمد لله الذي خلق عباده وجعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك الحكيم الخبير، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الرؤوف الرحيم، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فما زالتْ قضية العرق والجنس تؤرِّق كلَّ من يسعى إلى جمع الكلمة وتوحيد الصفوف، بسبب التعصب العرقي الذي كان سمةً واضحةً في أهل الجاهلية قبل مبعث النبي ﷺ، حتى إذا بزغ فجر الإسلام وبُعِثَ النبي ﷺ بالحنيفية السَّمحة، ذابتْ تلك العصبيات، وانصهرت تلك القوميات، واجتمع الناس كلهم على الانتماء للإسلام العظيم الذي يسع العرب والعجم، وسائر الأجناس والأمم، حيث قرَّر دين الإسلام أنَّ العبرة بالعمل وليست بالنسب، قال سبحانه: ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلا يَتَسَاءلُونَ**﴾ [المؤمنون: ١٠١].

وقد فهم الصحابة هذا المبدأ فارتفع فيهم: بلالٌ الحبشي، وصهيبٌ الرومي، وسلمانٌ الفارسي، ووُضِعَ بينهم: أبو جهلٍ وأبو لهبٍ وهما من أشرف العرب نسبا، لما كانت العبرة بالإيمان والعمل، وليست بالنسب والعشيرة، واستمرَّ هذا الأمر عند التابعين فارتفع فيهم (عكرمة البربري) بسبب علمه بالكتاب، وهكذا من جاء بعدهم من الأئمة المتبوعين ما كانوا ليفتخروا بأنسابهم، فهذا يحيى بن معين كبير المحدثين في عصره و-كان أعجميَّ الأصل- يصف الإمام أحمد بن حنبل فيقول: "ما رأيت خيرا من أحمد بن حنبل قطُّ، ما افتخر علينا قطُّ بالعربية، ولا ذَكَرَهَا".[1] وفي رواية أخرى: "ما سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: أنا من العرب قطُّ".[2] وقال محمد بن الفضل: "قلتُ له يوما: يا أَبَا عَبد اللَّهِ، بلغني **أنَّك من العرب**، فَقَالَ: يا أَبَا النعمان نحن **قوم مساكين**، فلم يزل يدافعني حَتَّى خرج ولم يقل لي شيئا".[3]

ولا زال مبدأ (العبرة بالعمل وليس بن النسب) راسخا في الأمة حتى ظهر من يدعو إلى الشعوبية والعصبية القبلية، وظهرت أحاديث منكرة وأخرى موضوعة، في ذم بعض الأجناس والقبائل ومدح البعض الآخر، كأحاديث (ذمِّ الحبشة، وذمِّ الترك)، وكان من بينها أحاديث وأخبار في ذمِّ البربر-أو الجنس البربري-، هذه الأخيرة التي استعملها دعاة الفُرقة لتنفير البربر عن الإسلام، واتهامه بالعنصرية ضدَّهم، والمقصود بالبربر هنا: هم أهل المغرب عموما الذي يقطنون شمال إفريقيا وبعض المناطق الأخرى.

فلحساسية هذا الأمر -خاصة في المغرب العربي- رأيت أن أدرس الأحاديث الواردة في ذَمِّ البربر، دراسة نقدية مبيِّنًا عِلَلَهَا الإسنادية والمتنية

والإشكالية التي يجيب عنها البحث هي: هل وردَتْ أحاديث صحيحه مرفوعة في ذمِّ البربر؟ وما مدى صحَّة الأخبار التي تُرْوَي في بعض كتب الحديث في هذا الموضوع ؟

كما يهدف هذا البحث لإبطال شبهات أعداء الدِّين الذي يزعمون أن الإسلام دين عنصري، يمجِّد العرب، ويضع من شأن الأجناس الأخرى -بما فيهم البربر-، فلطالما لعب الاستعمار الغربي ووكلاؤُهُ على وَتَرِ التفرقة العرقية، من أجل إحداث الخلل في

[1] تهذيب الكمال، المزي: 1/ 444.
[2] المصدر السابق: 1/ 444.
[3] المصدر السابق: 1/ 445.

المجتمع الإسلامي، وقد يستعينون بمثل هذه المرويات المنكرة، على تثبيت صحة دعواهم، فوجب قطع الطريق أمام كلِّ من يستغلُّ الروايات الضعيفة والمنكرة، لذم البربر كجنس من الأجناس، وبيان براءة السنة الصافية النقية من الشعوبية، والعصبية القبلية، التي أمر النبي ﷺ بتركها فقال: «**دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ**».[1]

أمَّا عن الدراسات السابقة فلم أقفْ فيما اطلعتُ عليه من الدراسات، على بحث مخصوص في نقد المرويات الواردة في ذَمِّ البربر، إلا ما ورد من مقالات مقتضبة وفتاوى بعض أهل العلم، في تضعيف أحاديث ذمِّ البربر.

وقبل هذا ذكر الإمام ابن القيم في كتابه (المنار المنيف في الصحيح والضعيف) قاعدةً في الأحاديث الواردة في ذمِّ بعض الأجناس والأعراق لذاتها، وأنها كذب على النبي ﷺ. قال ابن القيم: "ومنها: أحاديثُ ذمِّ الحبشة والسودان كلُّها كذبٌ...ومنها: أحاديث ذم الترك وأحاديثُ ذمِّ الخصيان وأحاديث ذمِّ المماليك".[2]

وأمَّا منهجية هذا البحث، فقد قمتُ فيه بجمع الأحاديث الواردة في كتب السنَّة المشهورة التي تدلُّ بظاهرها على ذَمِّ الجنس البربري لذاته، ثم رتبْتُها ترتيبا موضوعيا، ودرستها دراسة علمية، محاولا الوصول إلى نتائج دقيقة عن صحَّة هذه المرويات، مركزًا على بيان العلل الخفية في الإسناد والمتن، مستحضرًا شواهد التاريخ خاصَّة فيما يتعلق بتاريخ دخول البربر في الإسلام واحتكاكهم بالمسلمين في الجزيرة العربية.

1. المبحث الأول: نقد الأحاديث الواردة في ذمِّ جنس البربر.

1.1 المطلب الأول: نقد حديث «إنَّ الإيمانَ لا يجاوِزُ حَنَاجِرَهُم».

تخريج الحديث: أخرج هذا الحديث أحمد في مسنده (8803) قال: حدثنا سريج، قال: حدثنا عبد الله بن نافع، قال: حدثني ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة، قال: جلس إلى النبي ﷺ رجل، فقال له رسول الله ﷺ: «**مِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟**» قال: بربريٌّ، فقال له رسول الله ﷺ: «**قُمْ عَنِّي**»، قال: بمرفَقِهِ هكذا، فلمَّا قام عنه، أقبل علينا رسول الله ﷺ فقال: «**إنَّ الإِيمَانَ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُم** ».

قلتُ: مدار الحديث على (عبد الله بن نافع الصائغ) وهو وإن وثَّقه ابن معين والنسائي وابن حبان وجماعة من العلماء، إلا أنَّ بعضهم ذكروا له مناكير في روايته من حفظه خاصة، وهذا الحديث المنكر في متنه لا يحتمل التفرُّد به مثل عبد الله بن نافع، فلعلَّه من مناكيره التي ضَعَّفَهُ العلماء بسببها.

قال أبو زرعة: "ابن نافع الصائغ عندي منكر الحديث، حدث عن مالك ، عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري»، وأحاديث غيرها مناكير، وله عند أهل المدينة قدر في الفقه".[3] وقال الإمام أحمد: "لم يكن صاحب حديث، كان ضَعِيفًا فيه، وكان صاحب رأي مالك، وكان يفتي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك".[4] وقال البخاري: "يعرف

[1] أخرجه البخاري في صحيحه (4905).
[2] المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم: ص 101.
[3] سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: ص 117- 118.
[4] انظر تهذيب الكمال، المزي: 16/ 210.

حفظه وينكر، وكتابه أصح".[1] وقال: "في حفظه شيء، وأما الموطأ فأرجو".[2]

الحكم على الحديث: بعد النظر في إسناد الحديث، وسبر أحوال رواته، تبيَّن أن الحديث (**منكر**) معلول بثلاث علل:

العلة الأولى: تفرُّد (عبد الله بن نافع الصائغ)، فهو وإن كان ثقة في العموم إلا أن الأئمة تكلَّموا في حفظه، وأنكروا عليه أحاديث بسبب سوء الحفظ، فتفرده بهذا المتن المنكر يدعو للريب.

العلة الثانية: تفرُّد (صالح مولى التوأمة) بالحديث، وهو وإن كان صدوقًا حسن الحديث لمن روى عنه قبل الاختلاط، إلا أنَّ شعبة كان لا يروي عنه، وَوَهَّنَهُ النسائي.[3]

وابن أبي ذئب الذي روى عنه يحتمل أنَّه سمع منه بعد الاختلاط، قال البخاري – في صالح مولى التوأمة–: "قد اختلط في آخر أمره، من سمع منه قديما سماعه مقارب، وابن أبي ذئب ما أرى أنه سمع منه قديما يروي عنه **مناكير**".[4] وقال في موضع آخر: "وابن أبي ذئب سماعه منه أخيرا، ويروي عنه **مناكير**".[5]

وخالف البخاريَّ في هذا كل من (ابن المديني، وابن معين، والجوزجاني، وابن عدي). فقالوا: سمع ابن أبي ذئب من صالح قبل الاختلاط.[6] قلت: ومع ذلك يبقى حكم البخاري أن ابن أبي ذئب روى عن صالح مناكير، وهذا مما يضعِّف روايته عنه خاصَّة، وإذا كان أمره كذلك فلا يحتمل منه التفرد بمثل هذا الحديث.

العلة الثالثة: نكارة المتن الذي يوحي بمعنى فاسد، وهو ذَمُّ جنس أو عرق لذاته لا لِعَمَلِهِ، وهذا مخالف لأصول الشريعة، وهدي النبي ﷺ في معاملة الوفود والغرباء، لذلك نجد الإمام أحمد الذي أخرج الحديث في مسندِهِ، يستنكر الحديث ويردُّهُ، فيما نقلَهُ عنه الخلال في علله قائلا: " قال أبو عبد الله: **هذا حديثٌ منكرٌ**".[7]

قلتُ: وإنَّما انتقد الإمام أحمد متن هذا الحديث لنكارة معناه، فظاهره أنَّ النبي ﷺ زجر هذا الرجل البربري لا لشيءٍ إلا لجنسه وعرقه، وهذه شعوبية مَقِيتَةٌ حذَّر منها الإسلام، قال الله سبحانه:﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ [الحجرات: ١٣].

فضلًا على أنَّ هذه المعاملة للغرباء ليست من هدي النبي الكريم، صاحب الخلق العظيم، وكيف يَذُمُّ النبي عليه السلام البربر، ويحكم على جملتهم بعدم مجاوزة إيمانهم حناجرهم وكثير منهم قد أسلم وحَسُنَ إسلامه، وبلغ مبلغًا عظيما في العلم والإيمان، وخرج منهم فقهاء وعلماء أشهرهم:

1- (عكرمة البربري مولى ابن عباس) الذي أخذ عنه التفسير، وروى عن عائشة وأبي هريرة. وأثنى عليه جماعة من أهل العلم:

---

[1] التاريخ الكبير، البخاري: 5/ 213.

[2] التاريخ الأوسط، البخاري: 4/ 1108.

[3] انظر ترجمته في تهذيب الكمال للمزي: 13/ 99- 103. وتقريب التهذيب لابن حجر (2892).

[4] العلل الكبير، الترمذي: ص 291.

[5] المصدر السابق: ص 34.

[6] انظر، تهذيب التهذيب لابن حجر: 4/ 406. الكواكب النيرات، لابن الكيال: ص 261.

[7] المنتخب من العلل للخلال، ابن قدامة المقدسي: ص 67.

"كان أبو الشعثاء يقول: هذا عكرمة مولى بن عباس، هذا أعلم الناس. وروى مغيرة عن سعيد بن جبير وقيل له: تعلم أحدا أعلم منك قال: نعم عكرمة. وعن الشعبي قال: ما بقى أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة".[1]

2- (يحي بن يحي الليثي الأندلسي) الذي اشتهرتْ روايته للموطأ عن مالك بن أنس، قال ابن عبد البر: "هو يحي بن يحي بن كثير، وهو المكنى بأبي عيسى، وهو الداخل إلى الأندلس، وهو كثير بن وسلاس بن شملل، **أَصْلُهُ من البَرْبَرِ** من مصمودة المشرق، رحل وهو ابن ثمان وعشرين سنة فسمع من مالك بن أنس الموطأ غير أبواب من الاعتكاف فحملها عن زياد عن مالك...وقدم إلى الأندلس بعلم كثير فدارت فتيا الأندلس بعد عيسى بن دينار عليه، وانتهى السلطان والعامة إلى رأيه، وكان فقيها حسن الرأي".[2]

شواهد ومتابعات: فإن قيل: قد تُوبِعَ (عبد الله بن نافع) على هذا الحديث، فأخرج الطبراني في المعجم الأوسط (205) حدثنا أحمد بن رشدين قال: نا عبد المنعم بن بشير قال: حدثني ابن أبي ذئب، عن صالح، مولى التوأمة. عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**الْبَرْبَرِيُّ لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُ تَرَاقِيهِ**». قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلا عبد المنعم".[3]

قلتُ: متابعة (عبد المنعم بن بشير) لا تزيد الحديث إلا ضعفًا، لأنَّهُ: وضَّاع كذَّاب، قال الخليلي: "وضَّاعٌ على الأئمة".[4] و(أحمد بن رِشْدِين).[5] الذي يروي عنه، متَّهَمٌ بالكذب كذلك.

وقد رُوِيَ الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة، أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (3389): نا عمر بن حفص بن غياث، قال وجدت في كتاب أبي، عن عبيد الله بن موهب، قال أخبرني يوسف بن طهمان، قال أبو هريرة سمعت النبي ﷺيقول: «**لا يجاوِزُ إيمانُ البَرْبَرِيِّ حُنْجُرَتَهُ**». قال البخاري: لا يتابع عليه.

قلتُ: مداره على (يوسف بن طهمان) وهو مجهول تفرَّد بما لم يتابع عليه، ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكر البخاري أنَّه لا يُتابع على حديثه.[6] وقال ابن كثير: "ذكره البخاري في الضعفاء وقال: لا يُتابع عليه. وذكره أبو حاتم ولم يجرِّحْهُ ولا وثَّقه. وقال ابن عدي: ليس له كثير حديث، وليس بمعروف".[7]

تنبيهٌ واستدراك: بعد هذا الاستطراد في تعليل الحديث، وجدْتُ الشيخ أحمد شاكر- رحمه الله- في تخريجه لمسند أحمد يصحِّحُ إسناد الحديث، وهذا عجيبٌ منه -على جلالة قدره في علم الحديث-، إذ يقول في تخريج حديث آخر في ذمِّ البربر: "وقال ابن الجوزي: (كان البربر إِذْ ذاك كفَّاراً). وهذا توجيه جيِّد، يؤيِّده ما سيأتي في مسند أبي هريرة (8789)، قال: «جلس إلى النبي ﷺ رجل، فقال له رسول الله ﷺ: من أين أنت؟ قال: بربريّ، فقال له رسول الله ﷺ: قم عنِّي، قال بمرفقه كذا، فلمَّا قام عنه أقبل علينا

[1] انظر هذه الأقوال في تذكرة الحفاظ، الذهبي: 1/ 74.
[2] الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ابن عبد البر: ص 58- 59.
[3] المعجم الأوسط، الطبراني: 1/ 73.
[4] الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي: 1/ 158.
[5] كذبه أحمد بن صالح وجماعة. انظر ترجمته في الكامل في الضعفاء لابن عدي: 1/ 326. ولسان الميزان لابن حجر: 1/ 257.
[6] انظر، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 9/ 224- 225. والتاريخ الكبير، للبخاري: 8/ 378.
[7] التكميل في الجرح والتعديل، ابن كثير: 2/ 451.

رسول الله ﷺ، فقال: إنَّ الإيمان لا يجاوز حناجرهم». **وإسناده صحيح**، وإنَّ ضعفه الهيثمي بعبد الله بن نافع، وهم فيه، فظنَّهُ ابن نافع مولى ابن عمر، وإنما هو عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي، كما سَنُبَيِّنُهُ هناك، إن شاء الله".[1]

قلتُ: كيف يكون الإسناد صحيحا وقد تفرَّد به من لا يحتمل تفرُّده كعبد الله بن نافع بن الصائغ فقد تقدَّم أنَّه صدوق في حفظه شيء، ورواية ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة فيها مناكير، فهاتان علَّتان كافيتان لإسقاط الحديث، فلا داعي بعد ذلك لحمل الحديث على أن البربر كانوا في زمنه ﷺ كفَّارا، وكيف يكون الأمر كذلك وهذا الرجل البربري جلس إلى النبي ﷺ وأثبت له النبي ﷺ إيمانا لا يجاوز الحنجرة ؟! فهذه القرائن تجعل التأويل المذكور بعيدا، والصواب هو قول الأئمة أن الحديث منكر لا يصحُّ سندا ومتنا.

ومعلوم عند أهل الصنعة أن تصحيح أحمد شاكر لأحاديث المسند فيه نوع تساهل نبَّه عليه أهل العلم، فلا يحتجُّ بتصحيحه لأحاديث ثَبَتَتْ نكارتها عند غيره من أهل العلم، يقول الشيخ عبد العزيز بن باز: "ومن تأمل حاشية العلامة أحمد شاكر اتَّضح له منها تساهله في التصحيح لكثير من الأسانيد التي فيها بعض الضعفاء كابن لهيعة وعلي بن زيد بن جدعان وأمثالهما، والله يغفر له ويشكر له سعيه، ويتجاوز له عما زلَّ به قلمه أو أخطأ فيه اجتهاده إنَّه سميع قريب".[2] وقال الشيخ الألباني: "قد أغرب الشيخ أحمد شاكر فصَحَّحَ إسناد حديث عائشة...وذلك تساهل منه غير محمود".[3]

أقوال العلماء: قال الهيثمي: "رواه أحمد، وفيه عبد الله بن نافع، وهو متروك. وقال ابن معين: يكتب حديثه. وصالح مولى التوأمة، وقد اختلط".[4] ثم قال في موضع آخر: "وحديث: «إنَّ الإيمان لا يجاوز حناجرهم». وهو ضعيف".[5] وقال الألباني: "منكر...وهذا إسناد ضعيف، عبد الله بن نافع – وهو ابن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبو محمد المدني – قال الحافظ: «ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين»".[6]

1.2 المطلب الثاني: نقد حديث «مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ خَلْقٌ أَشَرُّ مِنْ بَرْبَرٍ».

تخريج الحديث: هذا الحديث انفرد بإخراجه نعيم بن حماد في كتابه الفتن (753) قال: حدَّثنا عبد الله بن مروان، عن عون الميثمي، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ خَلْقٌ أَشَرُّ مِنْ بَرْبَرٍ، وَلَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِعَلَاقَةِ سَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ مِنْ بَرْبَرٍ**».

الحكم على الحديث: قلتُ: مجرَّد انفراد نعيم بن حماد بإخراج الحديث في كتابه مشعرٌ بغرابته، وقد تبين أن هذا الحديث (**منكر**) من غرائب المصنِّف التي ضُعِّفَ بسببها، وفي الإسناد علل هي:

---

[1] المسند، أحمد بن حنبل (حاشية المحقق أحمد شاكر): 6/ 480.

[2] مجموع الفتاوى، ابن باز: 26/ 259. وانظر، معالم منهج أحمد شاكر في نقد الحديث، متولي البراجيلي: ص 239.

[3] سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني: 5/ 135.

[4] مجمع الزوائد، الهيثمي: 4/ 234.

[5] مجمع الزوائد، الهيثمي: 10/ 72.

[6] سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني: 7/ 389- 390.

العلة الأولى: انفراد (نعيم بن حماد)[1] برواية هذا الحديث وهو صدوق له مناكير، يتفرد بغرائب.

العلة الثانية: جهالة الراوي (عون الميثمي) فلا توجد له ترجمة في كتب الجرح والتعديل، وأخشى أنَّه تصحَّف من (عمر الميْتَمِيِّ) وهو: عمر بن موسى بن وجيه الميْتَمِيُّ، منكر الحديث كان يضع الإسناد والمتن كما قال الذهبي.[2] فإنْ كان الأمر كذلك فالحديث من وَضْعِهِ واختلاقِهِ.

العلة الثالثة: نكارة المتن وهو تعليق الشَّرِ بجنسٍ معين، مع أن الخير والشر في الإسلام معلَّق بالعمل وليس بالجنس، كيف يكون ذلك والنبي ﷺ جعل التفاضل بالتقوى والعمل الصالح وليس بالجنس والعرق، فقال: «**أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى**».[3] وعن عن أبي هريرة رضي الله عنه، سئل رسول الله ﷺ: من أكرم الناس؟ قال: «**أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ**».[4]

يقول ابن تيمية في هذا الصدد: "تَعْلِيق الشّرف فِي الدّين بِمُجَرَّد النّسَب هو حكم من أَحكَام الْجَاهِلِيَّة الَّذين اتبعتهم عليه الرافضة وأشباههم من أهل الجهل فإن الله تَعَالَى قَالَ ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ وَقَالَ النَّبِي ﷺ: «**لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ ولا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيّ ولا لأسودٍ على أَبْيَضَ ولا لِأَبْيَضَ على أَسْوَدَ إِلَّا بالتقوى، النَّاسُ مِنْ آدَم وآدَمُ من تُرَابٍ**» وَلِهَذَا لَيس فِي كتاب الله آيَة واحدة يمدَحُ فِيهَا أحدًا بنسبه **ولا يَذُمُّ أحدًا بِنَسَبِهِ**، وإِنَّمَا يمدَحُ الْإِيمان وَالتَّقوى ويذمُّ الكفر والفسوق والعصيان".[5]

فباجتماع هذه القرائن الاسنادية والمتنية، نجزم أن هذا الحديث منكرٌ مُطَّرَحٌ لا يشبه لفظ النبوة، بل هو مخالف للقرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: ﴿**فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ**﴾[النساء:92]، فقد ندب إلى عتق الرِّقاب المؤمنة من غير تفريق بين جنس وآخر.

1.3 المطلب الثالث: نقد حديث «الْخُبُثُ سَبْعُونَ جُزْءًا..تِسْعَةٌ وَسِتُّونَ فِي الْبَرْبَرِ»

تخريج الحديث: هذا الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (8672) والفسوي في المعرفة والتاريخ (2/ 489) وابن قانع في معجم الصحابة (2/ 254) كلُّهم من طريق: عبد الله بن صالح حدثني الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عثمان بن عفان قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «**الْخُبُثُ سَبْعُونَ جُزْءًا، فَجُزْءٌ فِي الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَتِسْعَةٌ وَسِتُّونَ فِي الْبَرْبَرِ**».

وأخرجه الطبراني بإسناد آخر، قال: حدثني الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، نا أبو هانئ حميد بن هانئ، عن عبد الله بن يعمر الكلاعي، عن أبي بكر بن أبي قيس، عن أبيه، عن عثمان بن عفَّان، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**قَسَمَ اللهُ الخُبْثَ على سَبْعِين جزءًا، فَجَعَلَ في البَرْبَرِ تِسْعَةً وستِّين جزءًا، وللثِّقَلَيْنِ جزءًا واحدًا**». قال الطبراني: "لا يُروى هذا الحديث عن

[1] انظر ترجمته في تهذيب الكمال للمزي: 29/ 466. وتهذيب التهذيب لابن حجر: 10/ 458.

[2] انظر، ميزان الاعتدال للذهبي: 3/ 224-225.

[3] أخرجه أحمد في المسند (23489) والبيهقي في شعب الإيمان (4774) من طريق: إسماعيل بن عليَّة، حدثنا سعيد الجريري، عن أبي نضرة حدثني من سمع خطبة رسول الله. وهذا إسناد صحيح، كما أنَّ للحديث شواهد أخرى. انظر، السلسلة الصحيحة: 6/ 449.

[4] أخرجه البخاري برقم (3383).

[5] مجموع الفتاوى، ابن تيمية: 35/ 230.

عثمان إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به: يزيد بن أبي حبيب، عن أبي هانئ حميد بن هانئ".[1] قلتُ: اضطرب فيه الليث فمرَّة يرويه عن: (عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص). ومرة يرويه عن: (يزيد بن أبي حبيب، عن أبي هانئ حميد بن هانئ). وهذا يدلُّ على عدم حفظه للحديث.

الحكم على الحديث: هذا الحديث (إسناده منقطعٌ، ومتنُهُ منكرٌ) معلول بعلل هي:

العلَّة الأولى: (عبد الله بن صالح الجهني) كاتب اللَّيث بن سعد، وهو صالح الحديث له مناكير، قال فيه أحمد: "كان أوَّلَ أمره متماسك ثم فسد بآخرة، وليس هو بشيء".[2]

العلَّة الثانية: الانقطاع بين يزيد بن أبي حبيب وأبي قيس. قال الألباني: "الانقطاع بين يزيد بن أبي حبيب وأبي قيس؛ فإن هذا مع كونه تابعيّا فهو قديم الوفاة ؛ مات سنة (54)، وكانت ولادة يزيد سنة (53هـ)".[3]

العلة الثالثة: في الإسناد (عبد الله بن لهيعة) وهو سيِّءُ الحفظ.

أقوال العلماء: قال البوصيري: "هذا إسنادٌ ضعيف؟ لجهالة التابعي وضُعْفِ عبد الله بن لهيعة".[4] وقال الهيثمي: "وفي إسناد الأوَّل عبد الله بن صالح كاتب الليث، وقد ضعَّفه جماعة ووثَّقه آخرون، وبقية رجاله ثقات".[5] وقال الألباني: "وهذا إسنادٌ ضعيف".[6]

شواهد الحديث: أولا: روى نعيم بن حماد في كتابه الفتن (760) قال: حدَّثنا يحيى بن سعيد العطار، عن أبي هانئ، ثنا أبو عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما قال: «**قُسِمَ الشَّرُّ سَبْعِينَ جُزْءًا، فَجُعِلَ تِسْعَةٌ وَسِتُّونَ جُزْءًا فِي الْبَرْبَرِ، وَجُزْءٌ وَاحِدٌ فِي سَائِرِ النَّاسِ**». قلتُ: لا يصلح هذا الحديث شاهدًا لحديث الباب، ففيه (يحيى بن سعيد العطَّار الحمصي)، شيخ نعيم بن حماد، ضعَّفه ابن معين وقال: "روى أحاديث منكرة".[7] وقال فيه ابن حبَّان: " كان مِمَّنْ يروي الموضوعات الموضوعات عن الأثبات والمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة".[8]

ثانيا: روى الطبراني كذلك في معجمه الكبير (17/ 299) برقم (824) قال: حدثنا إسماعيل بن الحسن الخفَّاف المصري، ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، ثنا وهب الله بن راشد المعافري، ثنا حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو المعافري، عن مشرح بن هاعان، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله ﷺ قال: «**الْخَبَثُ سَبْعُونَ جُزْءًا، لِلْبَرْبَرِ تِسْعَةٌ وَسِتُّونَ جُزْءًا، وَلِلْجِنِّ وَالْإِنْسِ جُزْءٌ وَاحِدٌ**». قلتُ: وهذا كذلك لا يصلحُ أن يكون شاهدًا لحديث عثمان بن عفَّان ففيه (إسماعيل بن الحسن الخفَّاف

[1] المعجم الأوسط، الطبراني: 8/ 292.
[2] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل- رواية ابنه عبد الله- : 3/ 212.
[3] سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني: 6/ 43.
[4] إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري: 6/ 168.
[5] مجمع الزوائد، الهيثمي: 4/ 234.
[6] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني: 6/ 43.
[7] انظر، تهذيب الكمال، للمزي: 31/ 345.
[8] المجروحين، ابن حبان: 3/ 123.

المصري) شيخ الطبراني، وهو مجهول الحال.[1] وفيه كذلك: (مِشْرَحُ بن هَاعَان)، وثَّقَهُ البعض، وأورده ابن حبان في الثقات وقال: "روى عَنهُ أهل مصر يخطئ وَيُخَالف".[2] وقال في كتابه المجروحين: "يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يتابع عليها روى عنه بن لهيعة والليث وأهل مصر والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات والاعتبار بما وافق الثقات".[3] وقال أبو الفيض الغماري: "هذا حديث موضوع".[4]

قلتُ: وإنَّما حكم بوضعه من أجل نكارة متنه والعلل التي في إسناده، فليس من هدي النبي ﷺ تعليقُ الخبث بجنسٍ معيَّنٍ فضلًا عن جعل النسبة العظمى منه في جنس البربر؛ لأنَّ الخبث في الاسلام صفة تُكْتَسَبُ بالإغراق في العصيان، كما في حديث زينب بنت جحش رضي الله عنهن أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، دخل عليها فَزِعًا يقول: «**لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ اليَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ**» وحلَّق بإصبعه الإبهام والتي تليها، قالت زينب بنت جحش: فقلت يا رسول الله: أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «**نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ**».[5]

وهذا يدلُّ على أن غالب الخبث ليس محصورًا في البربر، بل يكثر في العرب في آخر الزمان، مما يدلُّ على أن حديث الباب منكر إن لم يكن موضوعا، ومما يؤكِّد ذلك مخالفته للأحاديث الأخرى، منها قوله ﷺ: «**لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي**».[6] فقد نهى النبي ﷺ عن وصف النفس الواحدة بالخبث، لبشاعة الاسم وخروجه عن إطار الأدب، فكيف فكيف يصف أمَّةً عظيمة كالبربر بأنها انطوت على أكثر من تسعة أعشار الخبث الموجود في الانس والجنِّ !؟ هذا مما يُنَزَّهُ عنه من بعثه الله رحمة للعالمين.

2. المبحث الثاني: نقد الأحاديث الواردة في النهي عن التصدُّق على البربر.

2.1 المطلب الأول: نقد حديث «مَنْ أَخْرَجَ صَدَقَةً، فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا بَرْبَرِيًّا، فَلْيَرُدَّهَا».

تخريج الحديث: هذا الحديث انفرد[7] الإمام أحمد بإخراجه في مسنده (7064) قال: حدَّثنا قتيبة بن سعيد، حدَّثنا ابن لهيعة، لهيعة، عن القاسم بن عبد الله المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن القاسم بن البرحي، عن عبد الله بن عمرو، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ أَخْرَجَ صَدَقَةً، فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا بَرْبَرِيًّا، فَلْيَرُدَّهَا**».

الحكم على الحديث: هذا الحديث (**منكرٌ**)، قال الهيثمي: "رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثُهُ حسن، وبقيَّة رجاله ثقات".[8]

قلتُ: أَنَّى يكون كذلك؟! والحديث معلول بعلل في السند والمتن:

---

[1] إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، نايف المنصوري: 1/ 214.

[2] الثقات، ابن حبان: 5/ 452.

[3] المجروحين، ابن حبان: 3/ 28.

[4] المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أبو الفيض الغماري: 3/ 573.

[5] أخرجه البخاري (3346) ومسلم (2808).

[6] أخرجه البخاري (6179) ومسلم (2250).

[7] رمز الهندي في كنزه أن النسائي قد أخرجه، ولم أجده في السنن الكبرى ولا المجتبى.

[8] مجمع الزوائد، الهيثمي: 4/ 234.

العلة الأول: جهالة (القاسم بن عبد الله البَرَحِيُّ)، فإنه شيخ مجهول الحال لا يدرى من هو، وقد حكم عليه بالجهالة ابن حجر، والذهبي، والحسيني، وإنما أورده ابن حبان في الثقات على قاعدته في توثيق المجاهيل.[1]

العلة الثانية: جهالة (القاسم بن عبد الله المعافري)، فقد ورد في كتب التراجم ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل.[2]

العلة الثالثة: ضعف (عبد الله بن لهيعة)، فهو ضعيف يعتبر به، وليس بحجة إلَّا أن يتابع، وقد أعلَّ الذهبي هذا الخبر به، فقال: "في الإسناد أيضا ابن لهيعة".[3]

العلة الرابعة: نكارة المتن، فإنَّ المعنى الذي جاء به الحديث مما ينزَّهُ عنه النبي ﷺ، فلم يكن من هديه منع الصدقة عن قوم بسبب جنسهم وعرقهم، بل الثابت عنه أنه نهى عن التصدق على من لم تتحقق فيه أوصاف الفقر والحاجة، قال ﷺ: «**لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ**».[4] وأما النهي عن التصدق على جنس البربر فغريب عن هديه ﷺ، كيف يقول النبي ﷺ ذلك ذلك والله تعالى يقول: ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾ [التوبة: 60].

لذلك لجأ ابن الجوزي إلى القول بأنَّ البربر كانوا كفَّارا في ذلك الوقت، قال: "كان البربر إذْ ذاك كفارًا".[5] قلتُ: هذا التأويل لا يُحتاج إليه مادام الحديث غير ثابت، فالتأويل فرعٌ عن التصحيح، والحديث ضعيف كما سبق، وحتَّى لو قلنا بهذا التأويل، فالحديث يخالف هدي النبي ﷺ الذي كان يتألَّف قلوب الكفَّار بالصدقة، فتعيَّنَ المصير إلى إنكار الحديث.

والحاصل من هذا كلِّه أن الحديث ضعيفٌ سندًا منكرٌ متْنًا، وإلى هذا مَالَ الإمام الذهبي حيث قال في ترجمة القاسم البرحي: "القاسم بن البرحي، عن عبد الله بن عمرو. له في مسند أحمد.، لا يُدْرَى من ذا، **وخبره منكر**: «من أخرج صدقة فلم يجد إلا بربريًّا فليردَّها». في الإسناد أيضا ابن لهيعة".[6]

تعقيب: تساهل الشيخ أحمد شاكر- رحمه الله- في تخريج هذا الحديث في تعليقه على مسند أحمد، حيث تبع الهيثمي على تحسين الحديث فقال: "إسناده صحيح، القاسم بن عبد الله المعافري: ترجمه الحافظ في التعجيل (338 - 339) هكذا: «عن أبي عبد الرحمن الحبلي، وعنه ابن لهيعة. ذكره ابن حبان في الثقات. كذا استدركه شيخنا الهيثمي، وأظنُه حيي بن عبد الله»!...القاسم بن البرحي: سبق توثيقه وترجمته في (6755). ونزيد هنا أنه ذكره ابن حبان في الثقات (ص 309). والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (4: 234)، وقال: رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات". ثم أشار إليه مرة أخرى (10: 72)، وقال نحو ذلك. وذكره علاء الدين المتقي الهندي، في منتخب كنز العمال...ورمز له برمز أحمد والنسائي (عن ابن عمرو)،

[1] انظر، الثقات لابن حبان: 5/ 306. الإكمال، لشمس الدين الحسيني: 1/ 172. تعجيل المنفعة لابن حجر: 2/ 122- 123.

[2] انظر، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 7/ 112. التاريخ الكبير للبخاري: 7/ 160.

[3] ميزان الاعتدال، الذهبي: 3/ 369.

[4] أخرجه الترمذي (652) وأبو داود (1634) وابن ماجه (1839) والنسائي (2597) حسنه الترمذي في سننه، وابن حجر في التلخيص الحبير: 3/ 232. وصححه ابن الملقن في البدر المنير: 7/ 361.

[5] كنز العمال، الهندي: 6/ 462.

[6] ميزان الاعتدال، الذهبي: 3/ 369.

ثم قال: وقال ابن الجوزي: كان البربر إذ ذاك كفارًا. وهذا توجيه جيد، يؤيِّدُه ما سيأتي في مسند أبي هريرة (8789)، قال: «جلس إلى النبيِّ ﷺ رجل، فقال له رسول الله ﷺ: من أين أنت؟ قال: بربريّ، فقال له رسول الله ﷺ: قم عني، قال بمرفقه كذا، فلما قام عنه أقبل علينا رسول الله ﷺ، فقال: إن الإيمان لا يجاوز حناجرهم». وإسناده صحيحٌ".[1]

قلتُ: سبب تساهل الشيخ أحمد شاكر في تصحيح إسناد الحديث، هو اعتماده على قاعدة في التوثيق لم يوافقه عليها غيره، وهي: أنَّ التابعي الذي لم يذكر فيه جرح ولا تعديل محمول على السِتْر، وهكذا المجهول إذا أورده ابن حبان في الثقات فهو مقبول، وهذه القواعد غير مسلَّمة وقد انتقِدَتْ أحكامه على الأحاديث بسببها.[2] وقد سبق معنا أنَّ الإسناد فيه راوٍ ضعيف وراوِيَانِ مجهولَانِ، وعلى فرض القول بصحة الإسناد فإن المتن منكر كما قال الذهبي، ومثل هذا المتن المنكر لا يقبل من الراوي المجهول، وأما الرواية التي استشهد بها أحمد شاكر، فهي منكرة أنكرها الإمام أحمد نفسه كما بيَّنْتُ ذلك في الحديث الذي سبق.

2.2 المطلب الثاني: نقد حديث «كَانَتْ عَائِشَةَ تُرْسِلُ بِالشَّيْءِ صَدَقَةً لِأَهْلِ الصُّفَّةِ، وَتَقُولُ: لَا تُعْطُوا مِنْهُمْ بَرْبَرِيًّا وَلَا بَرْبَرِيَّةً».

تخريج الحديث: هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك (2963) وابن أبي حاتم في تفسيره (13160) من طريق: إبراهيم بن موسى، أنبأ عيسى بن يونس، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن مالك، عن أبي الرجال، أنَّ عائشة، كانَتْ ترسلُ بالشيءِ صدقةً لأهل الصُفَّة، وتقول: لا تعطوا منهم **بَرْبَرِيًّا ولا بَرْبَرِيَّة**، فإنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**هُمْ الخَلَفُ الذِينَ قال الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾** [مريم: 59]».[3] قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، وتعقبَّه الذهبي فقال: عبيد الله مختلف في توثيقه ومالك لا أعرفه ثم هو منقطع.[4]

الحكم على الحديث: قلت: هذا الحديث (إسناده ضعيف منقطع، وفي متنه نكارة) قد أحسن الذهبي حين تعقَّبَ الحاكم في تصحيحه له؛ فإنَّ الحديث لا يمكن أن يكون صحيحًا بحال، وفيه من العلل ما يمنعُ الحكم بصحَّتِهِ، وهذه العلل هي:[5]

العلة الأول: الانقطاع بين أبي الرجال وعائشة، وإلى ذلك أشار الذهبي بقوله: منقطع؛ وذلك أن ابن أبي الرجال واسمه: (محمد بن عبد الرحمن بن حارثة)، لم يلقَ عائشة رضي الله عنها، فبينهما واسطة.[6]

العلة الثانية: (عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب)، مختلف فيه، ضعَّفه ابن معين، وقال مرَّة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم صالح الحديث. وقال ابن عدي: هو حسن الحديث يكتب حديثه. وقال النسائي في الضعفاء: ليس بالقوي.[7] وقال الحافظ

[1] المسند، أحمد بن حنبل- بتخريج أحمد شاكر-: 6/ 479- 480.

[2] انظر، الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد بن حنبل، د. عاطف التوهامي فؤاد: ص 136- 138. والسلسلة الضعيفة للألباني: 11/ 282- 283.

[3] قال السيوطي: "وأخرج ابن أبي حَاتِم وابن مرْدَوَيْه والحاكم وَصَححهُ عَن عَائِشَة أَنَّهَا كَانَت ترسل بِالصَّدَقَةِ لأهل الصَّفَة وَتقول..." انظر، الدر المنثور، السيوطي: 5/ 527.

[4] انظر، المستدرك للحاكم النيسابوري: 2/ 267.

[5] انظر، مختصر استدراك الذهبي، لابن الملقن: 2/ 718- 719.

[6] المصدر السابق: 2/ 718.

[7] انظر، تهذيب الكمال للمزي: 19/ 85. ونثل النبال بمعجم الرجال للحويني: 2/ 459.

مغلطاي: "وذكره العقيلي والساجي في جملة الضعفاء وفي كتاب ابن الجارود: ضعيف".[1]

العلة الثالثة: نكارة المتن، فظاهره حصر تضييع الصلاة في جنس معين، وليس في الكتاب ولا في السنة الصحيحة دليل على ذلك، بل تضييع الصلاة صفة مكتسبة بسبب التهاون، وليست شيئا يتوارثه أهل جنس دون الآخر.

العلة الرابعة: نكارة أخرى في المتن وهي أن التواريخ الصحيحة لم تحفظ لنا أن أهل الصُفَّة كان فيهم البربر، لأنهم لم يدخلوا في الإسلام إلا بآخرة، ولو افترضنا أنهم كانوا من أهل الصُفَّة الذي يقطنون في ناحية المسجد لفقرهم، فهم إذن من جملة المسلمين، وليسوا بكفار حتى تمنع عنهم الصدقة.

أقوال العلماء: قال ابن كثير: "هذا حديث غريب".[2] وقال الذهبي: "هو منقطع".[3]

تعقيب: لا ينبغي الاغترار بتصحيح الحاكم لهذا الحديث، فتصحيحه للأحاديث الغرائب غير معتبر عند العلماء، خاصة إذا نصَّ غيره على ضعف الحديث، وذلك أنَّ الحاكم وقعتْ له أوهام كثيرة في كتابه المستدرك، وقف عليها المحدثون بعد تتبع كتابه، فاستدركوا عليه أشياء ليست بالقليلة، قال السيوطي: "قال المصنِّف[4] في شرح المهذب: اتفق الحفاظ على أن تلميذه البيهقي أشد تحرِّيًا منه، وقد لَخَّص الذهبي مستدركه، وتعقَّب كثيرا منه بالضعف والنكارة، وجمع جزءا فيه الأحاديث التي فيه وهي موضوعة، فذكر نحو مائة حديث".[5] وقال الذهبي: "يصحِّحُ في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك".[6]

2.3 المطلب الثالث: نقد خبر عائشة في الصدقة: «لَا تُعْطِ مِنْهَا بَرْبَرِيًّا شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تُطْعِمَهُ الْكِلَابَ».

تخريج الخبر: هذا الخبر انفرد بإخراجه نعيم بن حمَّاد في الفتن (754) حدَّثنا ضمام، عن أبي قبيل، عن عائشة، رضي الله عنها أنَّها أَمَرَتْ بصدقة، فقالتْ للرسول: «**لَا تُعْطِ مِنْهَا بَرْبَرِيًّا شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تُطْعِمَهُ الْكِلَابَ**».

الحكم على الخبر: هذا الخبر (إسناده منقطع، ومتنه منكر) فهو معلول بعلل هي:

العلة الأول: (ضمام بن إسماعيل) صدوق ربَّما أخطا ليَّنَهُ بعضهم، وهو لا يحتمل التفرد بمثل هذا المتن المنكر، قال الذهبي: "ضمام بن إسماعيل مصري صدوق ليَّنَهُ بعض الحفَّاظ".[7] وقال ابن حجر: "وقرأتُ بخطِّ الذهبي أنَّه قرأ بخط الحافظ الضياء: ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان متروك، قاله الدارقطني، نقله عنه البرقاني".[8] وقال أبو الفتح الأزدي: "يتكلَّمون فيه وفي حديثه لين".[9]

---

[1] إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: 9/ 44.

[2] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: 5/ 244. تحقيق سلامة

[3] انظر، المستدرك للحاكم النيسابوري: 2/ 267.

[4] هو الإمام أبو زكريا محيي الدين النووي.

[5] انظر، تدريب الراوي، السيوطي: 1/ 112.

[6] ميزان الاعتدال، الذهبي: 3/ 608.

[7] المغني في الضعفاء، الذهبي: 1/ 313.

[8] تهذيب التهذيب، ابن حجر: 4/ 459.

[9] إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: 7/ 35.

العلة الثانية: الاختلاف في (حييُّ بن هانئ) وثَّقَهُ البعض وليَّنَهُ آخرون، لذلك قال ابن حجر، صدوق يهم.[1]
العلة الثالثة: الانقطاع بين ضمام وأبي قبيل، أشار ابن أبي حاتم أن إسناد ضمام عن أبي قبيل مُبَتَّر. بمعنى (منقطع).[2]

3. المبحث الثالث: نقد الأحاديث الواردة في وصف وحشية البربر.

3.1 المطلب الأول: نقد حديث «نِسَاءُ الْبَرْبَرِ خَيْرٌ مِنْ رِجَالِهِمْ، بُعِثَ فِيهِمْ نَبِيٌّ فَقَتَلُوهُ».

تخريج الحديث: هذا حديث تفرد بإخراجه نعيم بن حمَّاد في كتابه الفتن (761) قال: حدَّثَنَا بقية بن الوليد، عن بشر بن عبد الله بن يسار، قال: سمعت بعض المشايخ، يقول: قال رسول الله ﷺ: «**نِسَاءُ الْبَرْبَرِ خَيْرٌ مِنْ رِجَالِهِمْ، بُعِثَ فِيهِمْ نَبِيٌّ فَقَتَلُوهُ، فَوَلِينَهُ النِّسَاءُ فَدَفَنَّهُ**».

الحكم على الحديث: هذا الحديث (**إسناده ضعيف منقطع، ومتنهُ منكر**) تفرد بإخراجه نعيم بن حماد، فهو من مناكيره التي تفرَّد بها في كتاب (الفتن)، وقد نبَّه العلماء إلى نكارة الأخبار التي يوردها في هذا الكتاب قال الذهبي: "لا يجوز لأحد أن يحتجَّ به، وقد صنَّف كتاب (الفتن)، فأتى فيه بعجائب ومناكير".[3] وعلى كلٍّ حال هذا الحديث منكر سندًا ومتنًا؛ لمجموع علل تمنع من الحكم بصحَّتِهِ:

العلة الأولى: ضعف (نعيم بن حماد) صاحب الكتاب، فهو وإنْ كان إمامًا في السنَّة، إلا أنهم اجتمعوا على تضعيفه، واستنكار روايته، قال ابن معين: "ليس في الحديث بشيء ولكنَّه صاحب سنة".[4] وقال النسائي: "قد كثر تفرُّدُهُ عن الأئمة المعروفين المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حدِّ من لا يحتجُّ به".[5]

العلة الثانية: فيه (بقية بن الوليد) وهو مدلِّس عن الضعفاء تدليس التسوية، وقد رواه بالعنعنة.[6]

العلة الثالثة: إبهام المشايخ الذين روى عنهم (بشر بن عبد الله بن يسار)، فقال: سمعت بعض المشايخ ، فلا يُدْرى أعدول هم أم لا ؟ وهل رووه بواسطة أم أرسلوه إرسالا؟ فلا تقوم الحجة بخبر أناس مبهمين لا تعرف عدالتهم.

العلة الرابعة: لم يُعْرَف أن البربر خصَّهم الله تبارك وتعالى ببعثة نبي، ولا يعرف وجود نبي بعث لقوم بعد عيسى عليه السلام إلا محمدا عليه الصلاة والسلام، فعن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ، الْأَنْبِيَاءُ أَوْلَادُ عَلَّاتٍ، وَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ**».[7] فمتن الخبر غريب لا يشهد له شيء من الوحي أو التاريخ، فلو أن الله بعث نبيا إلى البربر، ففعلوا به ما فعلوا، لاشتهر ذلك وذاع، ولم تغفل كتب الأخبار التاريخية عن نقله، فعلمنا أن الخبر مكذوب مصنوع لا يلتفت إلى

[1] انظر، تهذيب الكمال للمزي: 7/ 492. وتقريب التهذيب لابن حجر: (1606).
[2] انظر، علل الحديث، ابن أبي حاتم: 5/ 543.
[3] سير أعلام النبلاء، الذهبي: 10/ 609.
[4] تهذيب التهذيب، ابن حجر: 10/ 461.
[5] المصدر السابق: 10/ 461.
[6] انظر، المدلسين، أبو زرعة العراقي: ص 37.
[7] أخرجه مسلم في صحيحه (2365).

مثله، خاصة وأنَّ إسناده مظلم.

3.2 المطلب الثاني: نقد حديث الوصيف البربريِّ: «إِنَّ قَوْمَ هَذَا أَتَاهُمْ نَبِيٌّ قَبْلِي فَذَبَحُوهُ وَطَبَخُوهُ وَأَكَلُوا لَحْمَهُ وَشَرِبُوا مَرَقَهُ».

نص الحديث: عن أنس بن مالك، رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ ومعي وصيفٌ بربريٌّ، فقال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ قَوْمَ هَذَا أَتَاهُمْ نَبِيٌّ قَبْلِي فَذَبَحُوهُ وَطَبَخُوهُ وَأَكَلُوا لَحْمَهُ وَشَرِبُوا مَرَقَهُ**» قلتُ: (الوصيف) هو الخادم، غلامًا كان أو جارية.[1]

تخريج الحديث: أخرجه نعيم بن حماد في كتاب الفتن (762) قال: يحيى بن سعيد، وأخبرني عثمان بن عبد الرحمن، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن شبيب بن بشر، عن أنس بن مالك، رضي الله عنه قال: أتيتُ رسول الله ﷺ ومعي وصيفٌ بربريٌّ، فقال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ قَوْمَ هَذَا أَتَاهُمْ نَبِيٌّ قَبْلِي فَذَبَحُوهُ وَطَبَخُوهُ وَأَكَلُوا لَحْمَهُ وَشَرِبُوا مَرَقَهُ**». قال المتقي الهندي: "نعيم بن حماد في الفتن، وفيه يحيى بن سعيد العطار، قال (حب): يروي الموضوعات عن الأثبات".[2]

الحكم على الحديث: هذا حديثٌ (مكذوبٌ موضوع) على النبي ﷺ، وفيه آفات متعددة:

أولا: (يحيى بن سعيد العطار، أبو زكرياء الشامي) وهو: ضعيف منكر الحديث، قال العقيلي والجوزجاني: منكر الحديث، وقال ابن معين: روى أحاديث منكرة.[3]

وجعله ابنُ حبَّان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات فقال: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات والمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصِّنَاعة. سمعتُ محمد بن محمود يقول: سمعتُ الدارمي يقول: قلتُ ليحيى بن معين: فيحيى بن سعيد العطَّار، قال: ليس بشيءٍ".[4]

ثانيا: (عنبسة بن عبد الرحمن) القرشي من آل سعيد بن العاص: متروك الحديث، قال ابن حبان وأبو حاتم الرازي: يضع الحديث. وقال الأزدي: كذَّاب.[5]

ثالثا: لم يثبت تاريخيا أن أحدا من البربر سافر إلى النبي ﷺ ولقيه، إلا ما ذكر من حكايات وأساطير عن سبعة من الرجراجيِّين وفدوا على النبي ﷺ، والتقوا به ثم رجعوا إلى بلادهم بسوس، وهي حكاية مصنوعة لا أساس لها من الصحَّة اشتهرت عند بعض المتأخرين[6]، فكيف وصل هذا الوصيف البربري إلى النبي ﷺ ولقيه، والبربر لم يسمعوا بالإسلام إلا بعد موته ﷺ؟! وإنما عرفوا الإسلام في بداية الفتوحات الإسلامية للمغرب الإسلامي سنة (22هـ) تقريبا.

رابعا: لا يثبت تاريخيا –كما سبق بيانه– أن الله بعث نبيا من بعد عيسى عليه السلام إلا محمد ﷺ، ولا يوجد في كتب التواريخ أن الله عز وجل خص البربر بنبي ففعلوا به الأفاعيل، ولو وقع ذلك لَنُقِلَ.

---

[1] انظر، مختار الصحاح للرازي: ص 349. وتاج العروس للزبيدي: 24/ 460.

[2] كنز العمال، المتقي الهندي: 14/ 175.

[3] انظر، تهذيب الكمال للمزي: 31/ 345.

[4] المجروحين، ابن حبان: 3/ 123.

[5] انظر، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 6/ 402. وتهذيب الكمال للمزي: 22/ 418- 419.

[6] انظر، ابطال هذه الحكاية في مقال بعنوان: (المرغتي والصحابة الرجراجيون قراءة نقدية)، د. بدر العمراني. مجلة الصفوة، العدد الأول 1434هـ، ص: 96.

3.3 المطلب الثالث: نقد خبر أنس بن مالك: «فاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْجَفَاءَ وَالْجَهْلَ فِي الْبَرْبَرِ».

تخريج الحديث: هذا الخبر أخرجه ابن قتيبة في المجالسة وجواهر العلم (1952) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (345/1) قال الدينوري: حدَّثنا إسماعيل بن يونس ومحمد بن مهران؛ قالا: نا عمرو بن ناجية، نا يغنم بن سالم بن قنبر مولى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أنس بن مالك؛ قال: «لما حشر الله الخلائق إلى بابل، بعث إليهم ريحا شرقية وغربية وقبلية وبحرية، فجمعتهم إلى بابل، فاجتمعوا يومئذ ينتظرون لما حشروا له؛ إذ نادى مناد: من جعل المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره واقتصد إلى البيت الحرام بوجهه؛ فله كلام أهل السماء. فقام يعرب بن قحطان، فقيل له: يا يعرب بن قحطان بن هود! أنت هو. فكان أول من تكلم بالعربية، ولم يزل المنادي ينادي: من فعل كذا وكذا فله كذا وكذا؛ حتى افترقوا على اثنين وسبعين لسانا، وانقطع الصوت، وتبلبلت الألسن، فسميت بابل، وكان اللسان يومئذ بابليا، وهبطت ملائكة الخير والشر، وملائكة الحياء والإيمان، وملائكة الصحة والشقاء، وملائكة الغنى، وملائكة الشرف، وملائكة المروءة، وملائكة الجفاء، وملائكة الجهل، وملائكة السيف، وملائكة البأس؛ [فساروا] حتى انتهوا إلى العراق، فقال بعضهم لبعض: افترقوا. فقال ملك الإيمان: أنا أسكن المدينة ومكة. فقال ملك الحياء: أنا معك. فاجتمعت الأمة على أن الإيمان والحياء ببلد رسول الله ﷺ. وقال ملك الشقاء: أنا أسكن البادية. قال ملك الصحة: أنا معك. فاجتمعت الأمة على أن الصحة والشقاء في الأعراب. وقال ملك الجفاء: أنا أسكن المغرب. فقال ملك الجهل: أنا معك. **فاجتمَعَتْ الأمَّة على أنَّ الجَفَاء والجهلَ في البَرْبَرِ**. وقال ملك السيف: أنا أسكن الشام. فقال ملك البأس: أنا معك. وقال ملك الغنى: أنا أقيم ها هنا. فقال له ملك المروءة: أنا معك. فقال ملك الشرف: أنا معكما. فاجتمع ملك الغنى والمروءة والشرف بالعراق».

الحكم على الحديث: هذا الحديث ظاهره يوحي بأنه مختلق مصنوع، وفيه آفات:

أولا: فيه (يَغْنَمُ بن سالم البصري)، كذَّاب يضعُ الحديث، قال ابن حبان: "يَغْنَمُ بن سالم بن قنبر، شيخٌ يضعُ الحديث على أنس بن مالك، روى عنه بنسخة موضوعة لا يحلُّ الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار".[1] وقال ابن يونس: "حدَّث عن أنس فكذب".[2] قلتُ: وهذا الحديث من رواية أنس بن مالك، فهو بلا شك من النسخة الموضوعة التي بيَّن العلماء حالها، واتهموا يغنم بن سالم بافتعالها.

ثانيا: متن الحديث ظاهر تلوح عليه أمارات الوضع، وتشمُّ منه رائحة الشعوبية المقيتة، وفيه أغلوطات واضحة، من ذلك:

1- زعمه أن أول من تكلم بالعربية هو يعرب بن قحطان، والصحيح أنَّ آدم تكلَّم بها أوَّل ما خلقه الله. 2- زعمه أنَّ الإيمان في مكة والمدينة فقط، والرسول ﷺ يقول: «**الإِيمَانُ يَمَانٍ وَالحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ**».[3] 3- زعمه أن الغنى والمروءة والشرف بالعراق، والنبي ﷺ يخبر أن نجدا -وهي ما ارتفع من بلاد العرب إلى العراق- بها الفتن والزلازل: "قَالَ ﷺ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي**

[1] المجروحين، ابن حبان: 3/ 145.

[2] انظر، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: 4/ 1011. ميزان الاعتدال، الذهبي: 4/ 459.

[3] أخرجه البخاري (4388) ومسلم (52).

شَامِنَا وَفِي يَمَنِنَا» قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: قَالَ: «**هُنَاكَ الزَّلاَزِلُ وَالفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ**».[1]

الخاتمة نتائج البحث: الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فبعد الوقوف على حقيقة الأحاديث الواردة في ذَمِّ البربر، يمكننا تلخيص نتائج البحث فيما يلي:

1- إنَّ البربرَ جنس من الأجناس البشرية لا يُذَّمُ لذاته، وإنما يعامل في الإسلام معاملة جميع الأجناس الأخرى، ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ فلا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى.

2- إنَّ الأحاديث الواردة في ذمِّ البربر والنهي عن الصدقة عليهم ووصفهم بالوحشية واتهامهم بقتل الأنبياء أخبارٌ منكرة ضعيفة، وفيها ما هو مكذوب موضوع، فلا يجوز الاحتجاج بها ولا يصحُّ التعويل عليها في ذَمِّ البربر، فلا تصح نسبتها لرسول اللهﷺ.

3- قد بين علماء الإسلام -فيما تناثر من أقوالهم- نكارة الأخبار الواردة في ذمِّ البربر، وذكروا — من باب التجويز العقلي- أنَّه لو صحَّت هذه الأحاديث لَحُمِلَتْ على الخوارج منهم، فالذَّم لوصف الخروج على السلطان وليس للجنس البربري.

4- أحاديث ذمِّ البربر استغلَّها أعداء الإسلام لتشويه صورته، وبَثِّ الفرقة بين أهل الملة الواحدة من العرب والبربر، فوجب بيان نكارة تلك الأحاديث؛ لقطع الطريق على أولئك المتربِّصين.

5- لم يصح حديث مرفوع إلى النبي ﷺ في ذم البربر، وإنما وردت أخبار رواها وضَّاعون ومجاهيل، لا عبرة بها في الميزان العلمي، ولا تمثل دين الإسلام ولا سنة النبي ﷺ.

6- الأحاديث الواردة في ذم البربر لم تأت في الكتب السِتَّة المعتبرة عند أهل الحديث، فأغلبها ورد في كتب تعتني بالغرائب ككتاب (الفتن) لنعيم بن حماد ومعاجم الطبراني الثلاثة، إلا حديثا واحدا ورد في مسند أحمد، لكنَّ أحمد نفسه أنكره في كتبه الأخرى.

7- تساهل بعض العلماء في تصحيح بعض الأحاديث التي ظاهرها ذمِّ البربر، مجتهدين في تأويلها، فلم يقصدوا ذَمَّ هذا الجنس بذاته، بل يقصدون أن الذم كان لكفرهم بالله ورسوله، كما بيَّن ذلك ابن الجوزي وأحمد شاكر.

8- بلاد البربر لم تفتح في عهد النبي ﷺ وإنما فُتِحَتْ بعد موته، ولم يثبت تاريخيا أنَّ النبي ﷺ التقى برجل من البربر، حتَّى يصفهم بوصف يُشْعِرُ بالذَّم، أو يحذر منهم.

وفي الأخير يوصي الباحث بتتبع المواضيع ذات الصلة، والقيام ببحوث نقدية لأحاديث ظاهرها ذم الحبشة وذم الترك وذم السودان، قصد تنقية السنة النبوية من الأحاديث المنكر التي تنفر عن دين الإسلام، وبيان براءة السنة النوبية من العصبية الجاهلية.

[1] أخرجه البخاري (1037).

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (الرياض، مكتبة الرشد، 1409هـ).
- ابن عبد البر النمري، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، (بيروت، دار الكتب العلمية).
- ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، (بيروت، دار البشائر، 1996م)
- ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة (سوريا، دار الرشيد، 1406هـ)
- ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي (مصر، مؤسسة قرطبة، 1416هـ)
- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط1، (الهند مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ)
- أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار(بيروت، مؤسسة الرسالة، 1413هـ)
- أبو حاتم ابن حبان، الثقات، ط1 (حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ)
- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ط1، (بيروت، دار إحياء التراث العربي،1271هـ)
- ابن أبي حاتم الرازي، العلل، تحقيق بإشراف سعد الحميد، ط1، (مطابع الحميضي، 1427 هـ)
- أبو عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير، تحقيق: السامرائي (بيروت، عالم الكتب، 1409هـ)
- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال-رواية ابنه عبد الله-، (الرياض، دار الخاني،1422هـ)
- أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، (لبنان، دار الكتب العلمية، 1418هـ)
- ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (لبنان، دار البشائر، 2002م)
- ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1390هـ)
- أبو حاتم ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط1(حلب، دار الوعي، 1396هـ)
- أبو الفيض الغُمَارِي، المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، (القاهرة، دار الكتبي، 1996م)
- أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية،1411 هـ).
- أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ط1، (دمشق، مؤسسة الرسالة، 1421هـ).
- أبو القاسم الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، (القاهرة، دار الحرمين، 1415هـ)
- بدر العمراني، المِرْغِيِي والصحابة الرجراجيون قراءة نقدية، (مجلة الصفوة، العدد الأول 1434هـ)
- تقي الدين بن تيمية، مجموع الفتاوى، جمعه ابن القاسم (المدينة النبوية، مجمع الملك فهد، 1416هـ)
- جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (الرياض، مكتبة الكوثر،1415هـ)
- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد، ط1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1422هـ)
- زين الدين ابن الكيال، الكواكب النيرات في من اختلط من الثقات (بيروت، دار المأمون،1981م)
- سراج الدين ابن الملقّن، البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير (الرياض، دار الهجرة، 1425هـ)
- سراج الدين ابن الملقن، مختصر استدراك الحافظ الذهبي، ط1، (الرياض، دار العاصمة، 1411 هـ)

- شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، تذكرة الحفاظ، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ)
- شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق الأرناؤوط، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ)
- شمس الدين الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر (قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي)
- شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: ط1 (دار المعرفة، بيروت، 1382هـ)
- عاطف فؤاد، أحمد شاكر ومنهجه في مسند الإمام أحمد، (مجلة كلية الشريعة، العدد 48، 2002م)
- علاء الدين مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (القاهرة، دار الفاروق، 1422هـ).
- علاء الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، (مؤسسة الرسالة، بيروت، 1401هـ)
- محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الأوسط، ط1 (الرياض، مكتبة الرشد، 1426هـ)
- محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، (الهند، دائرة المعارف العثمانية– د ت)
- متولي البراجيلي، معالم منهج أحمد شاكر في نقد الحديث، ط1(القاهرة، مكتبة السنة، 1434هـ)
- موفق الدين ابن قدامة، المنتخب من علل الخلال، تحقيق: عوض الله (الرياض، دار الراية ، 1419هـ)
- ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (الرياض، مكتبة المعارف، 1422هـ)
- ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، (الرياض، مكتبة المعارف، 1412هـ)
- نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق القدسي (القاهرة، مكتبة القدسي، 1414 هـ)
- ولي الدين العراقي، المدلسين، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، ط1، (دار الوفاء، 1415هـ)